

Distr.: General
7 April 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة عشرة

١٢-١ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٦/٢٠٠٧

شراكة الجبال: الأنشطة والإنجازات

تقرير من إعداد أمانة شراكة الجبال

أولا - مقدمة

١ - شراكة الجبال (التي كانت معروفة أصلا بالشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية)، هي تحالف طوعي ناشئ لأصحاب المصالح المتعددة، مكرس لتحسين رفاه ومعيشة وفرص سكان الجبال، وحماية وإدارة البيئة الجبلية في مختلف أنحاء العالم. وقد خرجت هذه الشراكة كإحدى النتائج الثانوية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وأصبح يضم الآن أكثر من ١٣٠ منظمة وحكومة كأعضاء. وقد زادت العضوية باطراد في شراكة الجبال منذ إنشائها في مؤتمر القمة العالمي، عندما انضم إليها أكثر من ٣٠ حكومة ومؤسسة آنذاك.

٢ - وتقوم شراكة الجبال على التحالف العالمي من الأفراد والحكومات العاملة في قضايا الجبال، وهو التحالف الذي تطور منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُرف باسم "قمة الأرض" والذي عقد في ريو دي جانيرو. وقد التقطت هذه الشراكة الزخم الذي ظهر أثناء السنة الدولية للجبال في عام ٢٠٠٢، وهي تسعى إلى تحسين عملية تنفيذ

* E/CN.17/2006/1



الباب ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١، وأن تشجع، في جملة أمور، المبادرات المشتركة القائمة على الفقرة ٤٢ من خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة تنفيذ جوهانسبرغ) وغيرها من الصكوك ذات الصلة فيما يتعلق بالجلال، بالنهوض بالعمل على أرض الواقع، والعمل على مستوى السياسات والبرامج والمشروعات.

٣ - وكانت النظرة إلى شراكة الجبال على أنها بمثابة منتدى جديد لتنمية الجبال. فتركيبها المرن والمفتوح يسمح للأعضاء بالاستفادة من الموارد الغنية والمتنوعة، ومن المعلومات المعروفة والتجارب المتوافرة لدى الأعضاء لكي يضيفوا قيمة إلى برامجهم ومشروعاتهم وأنشطتهم، ولكي يحددوا ويشجعوا آليات جديدة للتعاون وقيموا تحالفات دائمة تجلب تغييرا إيجابيا إلى المناطق الجبلية التي يعتبر سكانها من أشد الناس حرمانا في العالم.

٤ - وقد أعدت أمانة شراكة الجبال هذا التقرير من أجل الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، بناء على طلب الجمعية العامة بموجب قرارها ١٩٨/٦٠. ويستكمل التقرير التقدم والإنجازات التي تحققت منذ إنشاء شراكة الجبال، ويتناول بعض التحديات الرئيسية التي تواجه الشراكة الآن، كما يحتوي على الدروس المستفادة والمقترحات الخاصة بكيفية تعزيز أثر الشراكة وفعاليتها. ولا يسعى التقرير إلى القيام باستعراض شامل وكامل لما تحقق منذ عام ٢٠٠٢، وإنما يكتفي بإبراز التقدم الملموس الذي تحقق بالفعل، ويسترعى الانتباه إلى أهم المسائل والتحديات التي لها أهميتها بالنسبة لنجاح الشراكة في المدى البعيد. وقد يكون لبعض هذه المسائل أهمية تتعدى أصحاب المصلحة المباشرين في الشراكة، وربما كان لها علاقة بالعمل الفعال للشراكات الأخرى التي خرجت من لجنة التنمية المستدامة.

ثانيا - التنظيم والهيكل والعضوية

٥ - تتكون شراكة الجبال من أعضائها، وآلية الإدارة المحددة، وأمانتها. وحتى شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦، كانت ٤٦ بلدا، و ١٤ منظمة حكومية دولية، و ٧٣ مجموعة من المنظمات الكبيرة قد انضمت إلى شراكة الجبال. وتقوم إدارة الشراكة على مبادئ المشاركة الديمقراطية لجميع الأعضاء، والمساءلة، وسرعة الاستجابة، وتوافق الآراء، والشفافية، والمرونة. أما هيكل الشراكة فهو لا مركزي وغير هرمي. وهي تسمح بالمشاركة على قدم المساواة، والاتصال الاختياري بين أعضائها. وفي إطار هذا الهيكل، توضع أنشطة الشراكة وتنفذ بمعرفة الأعضاء المعنيين. أما أمانة شراكة الجبال، فتحصل على دعم مالي من حكومي إيطاليا وسويسرا، وتستضيفها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ويشارك فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة مباشرة. وهي تعمل كنقطة مرجعية مركزية لتبادل المعلومات، وإقامة الشبكات، والاتصال بأعضاء شراكة الجبال وإقامة صلات فيما بينهم

بنشر المعارف المتعلقة بالنماذج الفعالة، والممارسات الجيدة، والآليات والاتفاقات والأطر القائمة التي يمكن تكييفها بحيث تناسب ظروف قطرية وإقليمية معينة.

ثالثاً - شراكة الجبال في إطار جميع شراكات لجنة التنمية المستدامة

٦ - من بين نحو ٣٠٠ شراكة مسجلة في قاعدة بيانات الشراكات للجنة التنمية المستدامة، تأتي شراكة الجبال من بين أكبر هذه الشراكات، حيث تضم ١٣٣ عضواً إجمالاً. ولا يوجد بين الشراكات المسجلة سوى عدد قليل نسبياً يعالج الموضوع الرئيسي للجنة الخاصة بالجبال. واستخراج المعادن والتكنولوجيا الحيوية هما المجالان المواضيعيَّان الآخران اللذين لهما عدد قليل من الشراكات، حتى إذا نظرنا إلى المواضيع الرئيسية والثانوية معاً.

رابعاً - الإنجازات/التقدم

٧ - سعياً وراء الاتساق مع نهج تقديم التقارير لدى أمانة لجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بالشراكات، فإن هذا التقرير يصف التقدم المتعلق بما يلي: (أ) التطور التنظيمي؛ (ب) أنشطة التنسيق؛ (ج) أنشطة التنفيذ.

ألف - التطور التنظيمي

٨ - بُذلت جهود أثناء الإعداد لمؤتمر القمة لوضع الأساس المفاهيمي لشراكة الجبال وحشد التأييد السياسي والالتزام المؤسسي تجاهها، حتى يتسنى تكوين كتلة ضخمة وراءها عند إنشائها رسمياً. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أعلنت أكثر من ٣٠ حكومة ومنظمة عن نيتها في الانضمام إلى شراكة الجبال. وبعد الإعلان عنها، أسفرت المناقشات التي دارت بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، لا سيما تلك التي دارت بين حكوميّ إيطاليا وسويسرا، والفاو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن التزامات مالية وعينية لإقامة أمانة مؤقتة لدعم الجهود المشتركة للأعضاء وتسهيل هذه الجهود.

٩ - وقد ركز الأعضاء أثناء السنة الأولى من شراكة الجبال على تحديد المبادئ التوجيهية وآلية الإدارة التي ستعمل بها الشراكة. وقد وضعت هذه المبادئ بعملية تفاعلية انتهت إلى وثيقة "شراكة الجبال: التنظيم والعضوية والإدارة"، وهي الوثيقة التي أقرها الأعضاء في أول اجتماع عالمي يلتقون فيه في أواخر عام ٢٠٠٣. وحددت تلك الوثيقة رؤية شراكة الجبال ورسالتها، ومبادئها الأساسية، وأهدافها الاستراتيجية، وهيكلها، ومعايير العضوية بها، وإدارتها.

١٠ - ومنذ إنشائها، استفادت شراكة الجبال من الدعم المالي الذي قدمته ثلاث جهات مانحة رئيسية. فقد تقاسمت حكومتا سويسرا وإيطاليا تكاليف إنشاء وتشغيل ما كان في الأصل أمانة مؤقتة (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، ثم حلت محلها أمانة طويلة الأجل لشراكة الجبال، أنشئت في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٥، واستضافتها الفاو في مقرها بروما. ويضم فريق العاملين بالأمانة موظفين من الفاو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يقدمون مجموعة كبيرة من الدعم والخدمات في مجال إقامة الشبكات والاتصال بأعضاء الشراكة.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت حكومة فرنسا دعماً مالياً إلى شراكة الجبال من أجل تشجيع منتجات الجبال ذات الجودة، عن طريق مشروع صمم بالمشاركة مع الفاو وقامت المنظمة بتنفيذه في إطار مبادرة سبل المعيشة المستدامة في إطار شراكة الجبال. وبدأ الالتزام بتقديم الأموال منذ عام ٢٠٠٣ من أجل فهم أفضل لإمكانيات المنتجات والخدمات التي تقدمها المناطق الجبلية للمساعدة في زيادة دخل الأسر المعيشية في المجتمعات الجبلية وتحسين سبل معيشتها. وقد جمع المشروع حتى الآن معلومات أساسية ودراسات حالة من المناطق الجبلية في مختلف أنحاء العالم، وقام بتوثيق العديد من النماذج القيّمة عن الكيفية التي نجحت بها المنتجات الجبلية ذات الجودة في المساهمة في فرص سبل المعيشة المستدامة عن طريق إيجاد أنشطة مدرة للدخل. ويجري في المرحلة الحالية من المشروع إقامة مركز للمعلومات لدعم الحكومات والمنظمات غير الحكومية في منطقة البحر الأبيض المتوسط في متابعة العمل فيما يتعلق بالمنتجات الجبلية ذات الجودة. كما ظهر اهتمام شديد بذلك في مناطق جبلية أخرى خارج أوروبا، وبدأ وضع برامج أوسع نطاقاً بعد طلب موارد إضافية للتوسع في الأنشطة خارج منطقة البحر المتوسط.

باء - أنشطة التنسيق

١٢ - شكلت أمانة شراكة الجبال لكي تسهل العمل التعاوني للأعضاء، ولتشجيع إدارة المعرفة، والقيام بمهام الوساطة، وتبادل الاتصالات. وهناك خدمات تقدم لربط الأنشطة الجارية لتنمية الجبال وتلك التي تتبنى التأزر والتكامل لتشجيع المزيد من التعاون، وتلافي الازدواجية، وتحقيق المزيد من الترابط في جهود التنمية. كما أن للأمانة دورها في تشجيع تحديد الموارد والاستثمارات وحشدتها من أجل التنمية المستدامة للجبال، وذلك بتوفير المعلومات عن مدى توافر الأموال من جميع المصادر المحتملة وعرض خيارات على الأعضاء بشأن الآليات المالية المحتملة أن تساعد في تنفيذ أنشطتهم المشتركة. ولكن أمانة شراكة الجبال لا تقوم بتنسيق أنشطة الأعضاء، كما أنها لا تحدد لهم مهاماً أو مسؤوليات معينة.

فالأمانة مسؤولة، في إطار شراكة الجبال، عن تقديم تقارير دورية إلى لجنة التنمية المستدامة والهيئات الأخرى المختصة عن حالة الشراكة وأنشطتها.

١٣ - وتيسيرا لعمليات تنظيم وتنسيق وتنفيذ الأعمال التعاونية، يحدد الأعضاء جهات تنسيق في مؤسساتهم. بمجرد انضمامهم إلى شراكة الجبال. وجهات التنسيق هذه هي وسيلة الاتصال الرئيسية بأمانة الشراكة، وتقوم بدور الممثل الرسمي لكل مؤسسة عضو. وبهذه الصفة، يلعب هؤلاء الأشخاص دورا رئيسيا في تحديد مدى فعالية مشاركة كل عضو في الشراكة. وينبغي ملاحظة أنه رغم أن كل عضو في الشراكة قد حدد من يمثله كجهة تنسيق، فإن الأمانة كان لها عدة ملاحظات على مدى فعالية جهات التنسيق هذه. وستناقش هذه الملاحظات أدناه.

١٤ - حدد أعضاء شراكة الجبال عدة مجالات مواضيعية وجغرافية للأنشطة، لكي تساعد في هيكلة وتنظيم عملهم التعاوني^(١). ووصف بعض الأعضاء أنفسهم بأنهم "أعضاء قياديون" في مجالات مواضيعية وجغرافية لديهم اهتمام خاص بها أو خبرة أو مهارة خاصة تتعلق بها لكي يقوموا بدور تنسيقي نشط في بعض الأنشطة المشتركة. وتعاون الأمانة مع الأعضاء القياديين من أجل ضمان توفير جميع الوسائل الممكنة للقيام بأنشطة ناجحة والاستمرار فيها. وهناك اتصالات وثيقة وعديدة في أغلب الأحيان بين أعضاء جهات التنسيق والعاملين في أمانة شراكة الجبال عن طريق قنوات الاتصال المختلفة.

١٥ - وتواصل أمانة شراكة الجبال إقامة شبكة للمعلومات والاتصالات هدفها نشر المعلومات، وإقامة رابطة بين الأعضاء، وتشجيع تبادل الخبرات والمهارات والموارد من أجل تطوير العمل التعاوني والحفاظ عليه. وللأمانة موقع على الإنترنت بلغات متعددة (بالانكليزية والفرنسية والإسبانية) لتقديم المعلومات ذات الصلة إلى الأعضاء في الوقت المناسب، وتسهيل الأضواء على الأنشطة المشتركة، وتقديم المصادر المحتملة لتمويل الأنشطة في المناطق الجبلية وكتابة تقارير عن الأخبار والمبادرات المتعلقة بتنمية الجبال بصورة مستدامة في مختلف أرجاء العالم. وقد تعدى عدد مرات الاطلاع/الدخول على موقع شراكة الجبال على الإنترنت رقم الألف شهريا. وبالإضافة إلى ذلك، تصدر الأمانة نشرة إخبارية شهرية بمواد من الأعضاء وتوزعها على قائمة تضم أكثر من ٧٠٠ مشترك في خمسة أقاليم مختلفة تضم جميع الأعضاء

(١) تشمل المجالات المواضيعية للعمل: التنوع البيولوجي، والتعليم، ونوع الجنس، والسياسات والقانون، والبحوث، والزراعة المستدامة والتنمية الريفية في الجبال، وسبل المعيشة المستدامة، وإدارة مستجمعات المياه. أما مجالات الاهتمام الجغرافية فتشمل: جبال الأنديز، وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا الوسطى، وشرق أفريقيا، وأوروبا، ومنطقة هندوكوش في جبال الهيمالايا.

في الشراكة وأصحاب المصلحة في هذه الأقاليم. كما تتركز الجهود على تشجيع الحوار وإقامة الشبكات بين الأعضاء، وعلى بناء مجتمعات إلكترونية للممارسات والمعرفة. ويتم تنفيذ ذلك من خلال تقويم للمناسبات المتعلقة بالجبال وسلسلة من المشاورات المواضيعية الالكترونية تنظمها الأمانة بالتعاون مع منتدى الجبال، ومن خلال مواقع المناقشات الالكترونية غير الرسمية المخصصة لمواضيع متنوعة والمتاحة حالياً على موقع شراكة الجبال على الإنترنت.

جيم - أنشطة التنفيذ

١٦ - عقدت الأمانة عدة حلقات عمل جمعت الأعضاء معاً، وأتاحت الفرصة للأعضاء القياديين في شراكة الجبال لكي يناقشوا ويخططوا للأنشطة التعاونية داخل مجموعات مواضيعية أو جغرافية. وفي أغلب الأحيان، أسفرت هذه الاجتماعات عن تحديد خطة للعمل ومجموعة واقعية من الأنشطة المشتركة. وإذا كانت بعض هذه الأنشطة المشتركة قد نفذت كما كان مخططاً لها، فإن البعض الآخر ظل باقياً عند مرحلة التخطيط. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن القيود التي صادفت هذه الأنشطة في الفرع الخامس أدناه.

١٧ - وتبذل الجهود الآن في آسيا الوسطى على المستوى الجماهيري لبناء تحالفات أقوى فيما بين القرى الجبلية. وهناك عضو حديث نسبياً في شراكة الجبال هو تحالف المجتمعات الجبلية في آسيا الوسطى الذي يضم ممثلين للقرى الواقعة في قيرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان. وقد عقد هذا التحالف اجتماعاً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ لإقامة تعاون أوثق بين أهم العناصر الفاعلة العاملة على مستوى المجتمعات المحلية في آسيا الوسطى والبحث عن روابط جديدة مع المجتمعات الجبلية في المناطق الأخرى من العالم. وأسفر ذلك عن أنشطة لبناء قدرات تنظيمية أقوى وتعزيز الإدارة على المستوى اللامركزي مع الأعضاء في شراكة الجبال، سواء من الحكومات أو من مجموعات المجتمع المدني في منطقة جبال الألب.

١٨ - ويسعى أعضاء شراكة الجبال في أمريكا اللاتينية إلى استكشاف كيفية الاستفادة من إمكانيات السياحة الايكولوجية كوسيلة لتشجيع التنمية المستدامة الأكثر فعالية في منطقة الأنديز، ولإدماج السياحة الايكولوجية بصورة أفضل عند التخطيط للتنمية في تلك المنطقة ككل. وقد استطاعت أمانة الشراكة أن تحشد أموال أولية لدعم إجراء دراسة جدوى بمعرفة اتحاد التنمية المستدامة في الإقليم الايكولوجي للأنديز لتقدير إمكانيات السياحة الايكولوجية كوسيلة لتحسين سبل معيشة المجتمعات الجبلية. وهناك دراسات حالة من إكوادور،

وبوليفيا، وبيرو، وكولومبيا، وسوف تستخدم من أجل فهم أفضل للصلة بين السياحة الايكولوجية والتنمية الريفية والعناصر الأخرى الفاعلة التي لها صلة بهذا الموضوع.

١٩ - ومن أهم الأنشطة الأخرى الناشئة داخل شراكة الجبال، تنمية الشراكات في مجال صون التنوع البيولوجي في المناطق الجبلية واستخدامه بصورة مستدامة، مع مراعاة برنامج عمل الجبال الوارد في اتفاقية التنوع البيولوجي، والذي يهدف على إقامة تعاون إقليمي وعبر الحدود وإبرام اتفاقيات تعاونية. وقد بدأت بالفعل عدة أنشطة تعاونية بين أعضاء الشراكة في مختلف المناطق من أوروبا وآسيا، مع قيام أمانة الشراكة بتسهيل هذه الأنشطة.

٢٠ - وبالإضافة إلى العمل المشترك في المجالات المواضيعية أو الجغرافية السابق ذكرها، يقوم بعض أعضاء شراكة الجبال بأنشطة في المجالات الشاملة ومتعددة التخصصات. ففي عام ٢٠٠٥ أطلقت مبادرة لاستكشاف إمكانيات تكنولوجيات الاتصالات عريضة النطاقات للمجتمعات الجبلية، وتجربة هذه التكنولوجيات في مناطق مختارة بغرض تحسين قدرة المجتمعات الجبلية على الاتصالات وتقليل الفجوة التكنولوجية والرقمية بين المناطق الجبلية والأراضي المنخفضة. كما شاركت المؤسسات الأعضاء وغير الأعضاء في شراكة الجبال في إجراء دراسة جدوى، أسفرت حتى الآن عن فهم مبدئي للشروط المسبقة لاستخدام النطاقات العريضة في الجبال ومتطلباتها، وإلى أي مدى يمكن لتكنولوجيات النطاقات العريضة أن تساند تنمية المجتمعات الجبلية، استناداً إلى الاحتياجات ذات الأولوية من المعلومات والاتصالات. وهذا التركيز على تطبيق تكنولوجيات النطاقات العريضة واستخدامها هو أحد الأنشطة القليلة في إطار شراكة الجبال التي تنطوي على تدخلات هامة من الأعضاء الذين ينتمون إلى القطاع الخاص. فهؤلاء الأعضاء يبحثون الآن تقديم مساهمات مالية ومساهمات تقنية عينية لدفع النشاط الخاص بالنطاقات العريضة إلى مرحلة الاختبار الميداني في مناطق جبلية مختارة في أوروبا الشرقية وشمال أفريقيا. وستشمل هذه المرحلة من العمل تقدير احتياجات المجتمعات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ واختبار تكنولوجيا النطاقات العريضة، وتقييم فوائدها ومدى ملاءمتها وأثرها واستكشاف إمكانية تكييفها على نطاق أوسع.

٢١ - ويعتبر التمويل البالغ الصغر للمجتمعات الجبلية نشاطاً شاملاً من الأنشطة الأخرى المهمة التي يقوم بها العديد من أعضاء الشراكة من أجل معرفة أهمية هذه الوسيلة وإمكانياتها لكي تستخدم بصورة أكثر فعالية في المناطق الجبلية. وتقدم الأمانة خبرتها الاستشارية لأجل قصيرة للعمل مع الأعضاء المعنيين للتوصل إلى فهم أشمل للقيود والفرص المتعلقة بالتمويل البالغ الصغر والجبال واستكشاف إمكانية وضع استراتيجية أطول أجلاً ومجموعة من

الأنشطة لجعل التمويل البالغ الصغر وسيلة عمل أكثر يسرا وفائدة للأعضاء وهناك اتصالات الآن بين الأعضاء لنشر هذا الموضوع على موقع العمل التعاوني "المناقشة المباشرة" على موقع شراكة الجبال على الإنترنت. وفي هذا السياق تقوم مؤسسة "Soluciones Practicas" وهي عضو في شراكة الجبال، بتقدير الاحتياجات المالية لمنتجي البن والألبان وتحليلها في منطقة كاجاماركا ببيرو، بتمويل مقدم من برنامج دعم سبل المعيشة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وإدارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة. وتستند هذه الدراسة إلى تحليل سابق للقيود والتحديات والفرص بالنسبة لإنتاج وتجهيز وتسويق هذين القطاعين الفرعيين من منتجات الجبال.

٢٢ - ويتحقق الآن تقدم ملموس في التوسع في التعاون فيما بين الأقاليم وداخل الإقليم الواحد في إطار شراكة الجبال. فهناك العديد من الأعضاء الذين ينظرون إلى شراكة الجبال على أنها آلية دينامية يمكن عن طريقها تبادل الخبرات والمعرفة والمعلومات في مناطقهم الجبلية وما وراءها. وكمثال، فقد عقدت مؤخرا عدة مؤتمرات وحلقات عمل في سياق شراكة الجبال لمعرفة الكيفية التي يمكن بها للاتفاقيات الحالية الملزمة قانونا - مثل اتفاقية الألب واتفاقية كارياتيا - أن تعطى إدراكا وخبرة وإلهاما لوضع ترتيبات تعاونية مماثلة في مناطق جبلية أخرى من العالم، وبهذه الروح، التقى ممثلو الحكومات ومجموعات المجتمع المدني من منطقة جبال القوقاز والمناطق الجبلية في جنوب شرق أوروبا في مدينة بولزانو بإيطاليا في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ للبدء في دراسة إمكانية إبرام اتفاقيات (أو أي أنماط أخرى للتعاون الإقليمي) لتحسين سبل المعيشة في الجبال وبيئات هذه الجبال. كما ظهر اهتمام شديد بإقامة آليات مماثلة في منطقة هندوكوش بجبال الهيمالايا ومنطقة جبال الأنديز.

٢٣ - وفي الآونة الأخيرة، حظي التعاون اللامركزي، أي التعاون بين السلطات دون القطرية، مثل الأقاليم والمقاطعات والبلديات، باهتمام متزايد من قبل شراكة الجبال، باعتباره آلية مهمة ومحتملة الفعالية للغاية، في تحقيق التنمية المستدامة للجبال. ومع الاتجاه الحالي إلى لامركزية المسؤولية عن قضايا التنمية إلى المستويات الأدنى في الحكومات، أصبح هناك الآن فرصا جديدة للاستفادة من الخبرات العملية الجاهزة لدى السلطات المحلية، والقيام بأنشطة مكاملة لتلك التي تلقى دعما من الحكومات الوطنية. فهناك الآن الكثير من السلطات المحلية في أوروبا الغربية التي تخصص جزءا من ميزانيتها للأنشطة التعاونية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول. وتتعاون أمانة شراكة الجبال الآن مع الفاو وغيرها من الأعضاء في الشراكة، بما في ذلك العديد من السلطات اللامركزية، من أجل تهيئة بيئة متكاملة ومتناسكة لهذه الأنشطة في المناطق الجبلية. وقد أعربت عدة سلطات محلية عن اهتمامها بتحقيق التعاون مع نظرائها في البلدان والأقاليم الأخرى بطريقة أكثر فعالية وتلاحما ورحبت بهذه الفرصة

لتطوير هذه الأنشطة تحت مظلة شراكة الجبال، وقد أجريت دراسة استقصائية مؤخراً لمعرفة حجم الأنشطة التعاونية الإنمائية التي تقوم بها السلطات الأوروبية اللامركزية في المناطق الجبلية الأخرى في العالم. ومن المقرر عقد حلقة عمل في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، إذا أمكن تعبئة موارد مالية كافية، لكي يجتمع ممثلو السلطات اللامركزية في أوروبا مع نظرائهم من الدول النامية لمحاولة تحديد أنشطة تعاونية معينة في إطار أكثر تماسكاً وتكاملاً.

خامساً - التحديات

٢٤ - دخلت شراكة الجبال - وهي في عامها الثالث الآن - إلى منعطف خطير. فقد تحقق تقدم ملموس في مجالات معينة، لا سيما في تحديد الهيكل التنظيمي الوظيفي وآلية الإدارة، بالإضافة إلى تشغيل هياكل الدعم اللازمة لتشجيع العمل المشترك وتيسيره فيما بين الأعضاء. كما وضعت آليات للتنسيق في إطار العضوية، مثل جهات التنسيق التي اختارها الأعضاء والتي تهدف إلى تشجيع الاتصال والتواصل فيما بين الأعضاء ومع الأمانة، إلى جانب زيادة وتسهيل المشاركة النشطة للأعضاء في العمل التعاوني. وخلال تلك الفترة الاستهلاكية قامت الأمانة والأعضاء الرئيسيون بتحديد العديد من التحديات والقيود التي تواجه التواصل إلى شراكة للجبال فعالة على وجه أكبر وموجهة نحو العمل. ويرد أدناه وصفه وسوف تناقش هذه المسائل، وهي المسائل التي إذا عالجها جميع أصحاب المصلحة المعنيين بوعي، سوف تمكن شراكة الجبال على الأرجح من تحقيق إمكاناتها بصورة أكمل، لكي تصبح وسيلة فعالة حقيقية لزيادة العمل التعاوني في المناطق الجبلية وإضافة قيمة إلى برامج أعضائها ومشروعاتهم وأنشطتهم.

ألف - نطاق أنشطة الأعضاء ومستوى مشاركتهم

٢٥ - على خلاف الكثير من شراكات اللجنة والتي تميل إلى التركيز على موضوعات معينة لها علاقة ببرامج عمل اللجنة، فإن شراكة الجبال مفتوحة لمعالجة أي مسألة تقريباً من مسائل التنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية للجبال يهتم الأعضاء بمعالجتها. فالتغطية المواضيعية والجغرافية لقضايا الجبال في إطار الشراكة المفتوحة العضوية وواسعة النطاق، خاصة وأن العمل في إطار الشراكة سيكون مدفوعاً بالطلب.

٢٦ - وتم في المرحلة التشغيلية الأولى من شراكة الجبال، تحديد مجموعة أولية من الموضوعات والمناطق الجغرافية، وبدأ الأعضاء في إطارها في استحداث أنشطة تعاونية محددة وملموسة حول هذه الموضوعات والمناطق الجغرافية. وتستند مجالات العمل هذه على الاهتمامات التي أعرب عنها الأعضاء، وخبراتهم الفردية، والتعاون القائم بالفعل فيما بينهم.

وهناك دائماً إمكانية إيجاد مجالات جديدة للتعاون، حيث أن العملية ترمي إلى أن تكون مرنة ومفتوحة العضوية ومستجيبة للاهتمامات المحددة للأعضاء والاحتياجات والشواغل في مجال التنمية المستدامة للجبال. وقد سمح توفير عدد من الأطر الهيكلية للعمل المشترك بمزيد من التركيز والتقديم الفعال للدعم من جانب الأمانة، واعتبر وسيلة هامة لحشد الأعضاء للقيام بأعمال معينة في مجالات عمل محددة. ورغم أن هذا النهج ربما لم يكن مدفوعاً بالطلب فقط في البداية، فقد كان له تأثيره الحفاز، وزاد من تأثير الجهود في عدد محدود من المجالات المختارة، بتركيز الموارد والدعم والتجارب والخبرات.

٢٧ - ومن بين المسائل الرئيسية التي تعالجها الأمانة الآن، كيفية حشد الأعضاء بصورة فعالة لكي يشاركوا بفعالية أكبر في شراكة الجبال. ورغم أن هذه الشراكة تضم الآن ١٣٣ عضواً، فإن مستوى نشاط أغلب الأعضاء ما زال متواضعاً نسبياً. وبشكل عام، فإن نشاط الأعضاء من المجتمع المدني يميل إلى أن يكون أكثر إيجابية من نشاط الأعضاء الذين ينتمون إلى الحكومات. فجهات التنسيق الحكومية تكون في الأغلب عبارة عن تعيينات ذات دوافع سياسية، أو تكون مسؤولة عن شراكات لجنة التنمية المستدامة بشكل عام، دون أن تكون لها ولاية معينة أو أن يكون لها اهتمام أو معرفة بقضايا الجبال، ومن ناحية أخرى، فإن بعض جهات التنسيق التي حددتها مجموعات المنظمات الرئيسية لديها اختصاصات تقنية أو جغرافية محدودة للغاية وتفتقر إلى النظرة العامة لمنظمتها ككل، وهو ما يحول دون استفادة شراكة الجبال من خبرة هذه المنظمة في مجال الجبال بالذات. وينطبق ذلك بشكل خاص على بعض المنظمات الدولية غير الحكومية الكبيرة. وتبذل الأمانة جهداً منسقاً الآن لمعالجة هذا الموضوع. ولمساعدة بعض جهات التنسيق ومنظمتها على المشاركة الكاملة في أنشطة شراكة الجبال، وأن تعود العضوية عليهم بالفائدة والقيمة.

٢٨ - والمسألة الأخرى المتعلقة بالتعبئة الفعالة للأعضاء، هي ضمان أن تكون الأنشطة المشتركة المقترحة من جانب الأعضاء في شراكة الجبال، وتلك المقترحة من أحدهم، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالولاية الأصلية لمنظمة كل منهم. فقد بينت التجارب حتى الآن أن تحفيز العمل فيما يتعلق بالأنشطة الجديدة المقترحة أمر صعب للغاية، حتى لو كانت هذه الأنشطة المقترحة قد حظيت في البداية بالإعجاب عن الاهتمام البالغ بها و/أو الالتزام المبدئي من جانب المشاركين فيها، فالكثير من مجالات العمل المواضيعية أو الجغرافية 'الجديدة' في شراكة الجبال لم تسفر عن النتائج التي كان الأعضاء يبتغونها منها لسبب رئيسي هو أن هذه المجالات كانت تحتاج إلى التزامات إضافية جديدة، تتطلب في أغلب الأحيان عمالة كثيفة، فوق برامج العمل الخاصة بالأعضاء والمزدحمة عن آخرها بينود العمل لدى الأعضاء. وعندما لاحظت الأمانة ذلك، استعرضت الدعم الذي تقدمه إلى الأعضاء وأعادت النظر فيه،

وقامت بمساعدتهم على الاستفادة من الأنشطة الجارية التي وضع لها جدول زمني وخصصت لها الموارد بالفعل، لتضيف بذلك قيمة إلى الأعضاء العاملين في الشراكة. ويحتاج هذا النهج العملي بدرجة أكبر لدعم الأعضاء إلى معرفة وفهم عميقين من جانب الأمانة بالأنشطة والأولويات البرنامجية الحالية للأعضاء في المسائل المتعلقة بتنمية الجبال، حتى تستطيع الأمانة أن تساعدتهم بصورة فعالة في تحديد الفرص المتاحة للعمل المشترك وتسهيل مثل هذه الفرص.

باء - الحجم

٢٩ - أصبحت قضية العضوية في مجملها في شراكة الجبال بوضع اهتمام في الآونة الأخيرة، نظراً لأنها واحدة من أكبر شراكات لجنة التنمية المستدامة من حيث عدد أعضائها. فباعتبارها تحالفا طوعياً، لم توضع أي قيود على العضوية، وما زالت الشراكة مفتوحة العضوية. وبينما بذلت الأمانة جهوداً ملموسة في مرحلة مبكرة من قيام شراكة الجبال للإعلان عن فوائد العضوية والترويج لها، فإن الجهود تتركز الآن على تعزيز وتيسير مستوى أعلى من النشاط من جانب الأعضاء الحاليين. ورغم أن تأثير العضوية المتزايدة على فعالية شراكة الجبال وتأثيرها العام، ليس واضحاً فمن المؤكد أن قدرة الأمانة على دعم أعضائها قد تتراجع أكثر فأكثر مع زيادة عدد الأعضاء متجاوزاً نقطة معينة، إذا افترضنا أن الأمانة ستظل تعمل بنفس مستواها الحالي من الموارد.

جيم - نط الأعضاء

٣٠ - تتكون شراكة الجبال من مجموعة كبيرة من الأعضاء من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، ومجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن بين الأعضاء من مجموعات المجتمع المدني، هناك مجموعة عريضة من المنظمات التي يعمل بعضها على نطاقات متباينة للغاية. وهو ما قد يكون له تأثيره الملموس على الطريقة التي يستطيع بها الأعضاء أن يتعاملوا فيما بينهم، وقد يمثل بعض التحديات بالنسبة للدعم الذي تقدمه الأمانة. ويتراوح الأعضاء بهذه الفئة بين المنظمات الدولية الكبيرة التي لها هيكل تنظيمي معقد إلى حد ما وتعمل على مستويات مختلفة، ومنظمات غير حكومية صغيرة تركز في عملها على موضوع معين وتعمل في منطقة جغرافية محدودة داخل بلد واحد فقط. وهذا التنوع يجعل الأمانة بحاجة إلى تقديم أنواع مختلفة للغاية من الدعم، ونظراً لضخامة حجم شراكة الجبال نسبياً، فإن الأمانة مقيدة بالنسبة لحجم الدعم الذي يمكن أن تقدمه إلى الأعضاء. وإذا واصلت شراكة الجبال نموها، فإن الأمر سوف يتطلب نهجاً انتقائياً أو موجهاً، إلا إذا زادت قدرات الأمانة بما يتماشى مع هذا النمو.

دال - القطاع الخاص

٣١ - حتى الآن لم ينضم إلى شراكة الجبال سوى عدد محدود للغاية من شركات القطاع الخاص التي تبغى الربح. ومع ذلك، فإن الأعضاء الذين انضموا إلى الشراكة من القطاع الخاص قد لعبوا دوراً إيجابياً بشكل عام، وهو دور لم يقتصر على تقديم وسائل مالية، بل ولم يركز عليها أساساً، وإنما مال أكثر إلى أن يكون عنصراً قوياً من عناصر المساعدة التقنية. ومع روح وغاية مؤتمر القمة العالمي فيما يتعلق بدور هام للقطاع الخاص في شراكات اللجنة من النوع الثاني، واحتمال أن يكون لأنشطة شراكة الجبال تأثير أكبر حجماً وأكثر استدامة مع زيادة مشاركة القطاع الخاص، لا بد أن يكون هناك نهج أكثر اتساقاً بالاستراتيجية وجهود منسقة لبناء العضوية في هذه الفئة. ورغم أن فوائد المشاركة المباشرة للشركات التي تبغى الربح في أنشطة التنمية المستدامة قد تكون أكثر وضوحاً في بعض الشراكات الأخرى للجنة، فإن هناك فرصاً لم تستغل بعد في المناطق الجبلية يمكن أن تكون ذات جاذبية أكبر للقطاع الخاص لما قد تنطوي عليه من تحقيق أرباح أو لجاذبيتها بالنسبة لزيادة ارتباطها بالمسائل والأنشطة التي يُنظر إليها باعتبارها مقبولة اجتماعياً أو أنها تراعي البيئة و/أو لا تلحق ضرراً بها.

هاء - الدعم السياسي مقابل الدعم التشغيلي

٣٢ - تواجه أمانة شراكة الجبال بصورة متزايدة مسألة تحقيق التوازن المناسب بين تخصيص الوقت والجهد اللازمين للاحتفاظ بدعم سياسي قوي للشراكة، وبين جهودها لتقديم قدر أكبر من الدعم التشغيلي إلى الأعضاء من أجل أنشطة عملية محددة. فخلال السنوات الأولى من عمر شراكة الجبال، كان من بين الأنشطة المهمة خلق زخم سياسي لمؤتمر القمة العالمي. وكانت النتيجة الرئيسية لأول اجتماع عالمي للأعضاء في شراكة الجبال (ميرانو، إيطاليا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣) هي زيادة الالتزام والدعم السياسيين، بينما ركز الاجتماع العالمي الثاني (كوسكو، بيرو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤) بصورة أكبر على جعل الشراكة "تعمل". ونظراً للتوافق العام في الآراء بين الأعضاء على أن شراكة الجبال لن تعتبر ناجحة في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي إلا إذا سمحت بمزيد من العمل في المناطق الجبلية على أرض الواقع، فقد كان هناك إقرار متزايد بضرورة مشاركة الأمانة بصفة أساسية في الدعم التشغيلي للأعضاء. وهكذا نجد أنه رغم أن الزخم والدعم السياسيين ما زالا ضروريين بلا شك، فإن التركيز المبدئي لعمل الأمانة ينصب الآن على المسائل التشغيلية، أي على تطوير شراكة الجبال وتعزيزها، وتلبية احتياجات الأعضاء في بعض المجالات مثل تبادل المعلومات، وإقامة الشبكات، والوساطة، وتعبئة الموارد.

واو - التمويل

٣٣ - ينظر الكثير من الأعضاء إلى إمكانية حشد أموال وآليات تمويل جديدة لتنفيذ الأنشطة المشتركة باعتباره جزءاً لا يتجزأ من نجاح شراكة الجبال، وقد طلب من الأمانة أن تقوم بدور نشط في هذا الموضوع. ورغم أنه كان من حظ شراكة الجبال أن يكون لها أمانة متفرغة، نتيجة للدعم المالي من حكومتي سويسرا وإيطاليا، بالإضافة إلى مساهمات من منظمة الأغذية والزراعة ومن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فليس هناك تمويل ملموس للأنشطة التعاونية عن طريق الأمانة (أو أي مصدر آخر مخصص)، بل إن هذه المهمة لم تكن مقررة عند إنشاء شراكة الجبال. ومع ذلك، ينبغي أن نلاحظ أن هناك عمليات تمويل متواضعة للغاية حدثت للبدء في أنشطة مشتركة من جانب الأعضاء أو لتحفيز مثل هذه الأنشطة، وبالأخص لتنظيم حلقات عمل أو اجتماعات صغيرة تهدف إلى مساعدة الأعضاء في تحديد مبادرات تعاونية وتخطيطها. وفي كثير من الحالات، كان للاستثمارات الصغيرة نسبياً نتائج إيجابية. وكان هذا الدعم المالي ضرورياً لمشاركة الأعضاء، الذي لولاه لما توافرت لهم وسيلة للتعاون، ولتشجيع عملية بناء الشراكة من أجل العمل المشترك. وبناء على التجارب والنتائج التي تحققت حتى الآن، فإن استمرار هذا النوع من التمويل سيكون مهماً على الأرجح لتسهيل زيادة مشاركة بعض الأعضاء في أنشطة الشراكة.

سادس - الاستنتاجات والدروس المستفادة

٣٤ - بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أصبحت شراكة الجبال تعمل بصورة متزايدة كتحالف طوعي من أصحاب المصلحة يسعى نحو التنمية المستدامة للمناطق الجبلية. ولا يزال عدد أعضاء الشراكة يتزايد، وإن كان عددهم قد بدأ يستقر مقارنة بالزيادة السريعة التي حدثت في الفترة التي أعقبت إنشاءها في عام ٢٠٠٢. فهناك عدد متزايد من الأعضاء الذين يرون أنه من المفيد القيام بأنشطة في سياق شراكة الجبال، حيث أن ذلك يعطي اعترافاً أكبر ويتيح فرصاً أفضل لتطوير التعاون وتوليد التمويل. واستناداً إلى تجارب شراكة الجبال حتى الآن، يمكن استخلاص العديد من الاستنتاجات والدروس المستفادة التي يمكن أن تعطينا نظرة ثاقبة بالنسبة لكيفية التغلب على بعض التحديات وتقودنا إلى تعاون أكثر فعالية في المسائل المتعلقة بالجبال. ومن بين هذه الاستنتاجات والدروس المستفادة:

(أ) بناء الشراكات مسألة مستمرة تحتاج إلى وقت وجهود ودعم كافيين لكي تكون فعالة، أما التوقعات التي صدرت حول السرعة التي ستصبح بها الشراكة فعالة عندما أنشئت لأول مرة في مؤتمر القمة العالمي، فكانت غير واقعية في كثير من الحالات.

وكان هناك استنتاج مماثل من جانب عدد من شراكات اللجنة أثناء المناقشات التي تدور في اجتماعات الشراكة السنوية التي تعقدتها مع كل دورة من دورات اللجنة في نيويورك، كما أثّرت هذه الاستنتاجات في مناسبات أخرى، لعل أهمها في اللقاءين التحضيريين لمنتدى الشراكة في اللجنة اللذين عقدا في روما في عام ٢٠٠٣ وفي المغرب في عام ٢٠٠٥ على التوالي. وليس هناك قالب معين لإقامة شراكات من أصحاب المصلحة المتعددين والحفاظة على مثل هذه الشراكات، كما أنه ليس هناك نهجا موحد للنهوض بالتعاون بين أصحاب المصلحة ممن لهم اهتمامات متشابهة. وعلى أية حال، فإن هذه الشراكات تمثل أول محاولة جادة لإقامة تعاون حقيقي بين الحكومات وعناصر المجتمع المدني والقطاع الخاص، الذين لم يتعاونوا في أي شراكات من قبل. ومن وجهة نظر الأمانة، ما زال على موظفيها أن يبذلوا وقتا طويلا لمساعدة الكثير من الأعضاء في الوصول إلى فهم أفضل للفوائد والقيم والفرص التي سيجنونها من تحسين الشراكة، بالإضافة إلى الأدوار والمسؤوليات المنتظرة (والمحتملة) لكل عضو. وهذا هو أحد الأسباب المهمة للتأخير الطويل (والغالب) بين انضمام عضو إلى الشراكة وبين مشاركته الفعلية في أنشطتها.

(ب) بالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم الشراكة هو مفهوم جديد ودينامي إلى حد كبير. فعملية بناء الشراكة تتطور بمرور الوقت، وتحتاج في بعض الأحيان إلى وقت طويل للغاية لكي تستجيب للاحتياجات والظروف والأولويات الخاصة بأعضائها، والظروف السياسية السائدة، ومتطلبات التمويل، وما إلى ذلك. ومن هنا، فإن إقامة شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين، وجعل هذه الشراكة فعالة كما هو الحال مع شراكة الجبال يحتاج إلى إرادة وقدرة ومرونة للتكيف مع الاتجاهات وتغييرها عند الحاجة من أجل تحقيق نتائج.

(ج) في الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، مثل شراكة الجبال، هناك تنوع كبير، لا في نوع الأعضاء فحسب (من حكومات أو منظمات حكومية دولية، أو منظمات المجتمع المدني، أو القطاع الخاص) وإنما في الثقافة المؤسسية لكل منهم. ويحتاج هذا التنوع إلى طرق ووسائل مختلفة لإقامة التعاون بين الأعضاء، وإلى منهج مرن من جانب الأمانة لفهم هذه الاختلافات والقيم الثقافية واستيعابها.

(د) الوسائل البصرية أو الإلكترونية لتقاسم المعلومات وتبادل المعرفة والحوار، ضرورية لإقامة التعاون واستدامته بين أعضاء شراكة الجبال. ومع ذلك، فإن التكنولوجيا ليست هي الحل "الجاهز" لعدد كبير من هؤلاء الأعضاء الذين يعيش الكثير

منهم في بلدان نامية. ولا تتوافر لهم سوى فرص محدودة لاستخدام الإنترنت، بل وقد لا تتوافر على الإطلاق. كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكن أن تعوض على الإطلاق الفائدة التي يمكن الحصول عليها من التقاء الأشخاص وجهًا لوجه، ففي إطار شراكة الجبال، أثبتت الاجتماعات الشخصية، كما يحدث في حلقات العمل والحلقات الدراسية واللقاءات الجانبية، أن لها قيمة كبيرة في السماح للأعضاء بفهم كل منهم لأهداف واحتياجات الآخر بصورة أفضل، كما أنها سمحت في كثير من الأحيان بقيام علاقات شخصية كانت عاملاً رئيسياً في الإبقاء على التعاون بمرور الوقت. والتكاليف المرتفعة التي تنفق على عقد مثل هذه اللقاءات لها ما يبررها في أغلب الأحيان، إذا حكمنا عليها بالنتائج والإفادات المرتدة من الأعضاء.

(هـ) هناك فوائد ملموسة من تبادل الخبرات والنُهج والنتائج بين الشراكات المختلفة المنبثقة للجنة. وقد أتاحت حتى الآن فرص جيدة للقيام بذلك في اجتماعات شراكات اللجنة السنوية وفي اللقاءات التحضيرية ذات الصلة التي تعقد قبل هذه الاجتماعات. ولكن الموارد المتاحة لأمانة اللجنة ضئيلة وغير كافية، إذا ما قورنت باحتياجات وطلبات أكثر من ٣٠٠ عضو رسمي في شراكات اللجنة للحصول على دعم قوي ومستمر. ولا شك أن اتباع أمانة اللجنة لنهج أكثر انتظاماً وزيادة قدرتها على الحوار وتبادل الخبرات يمكن أن يعطي دفعة ملموسة لعمليات التنفيذ الفعالة في كل شراكة، وأن يعزز التعاون فيما بين الشراكات وفي داخل كل منها، كلما كان ذلك مناسباً. ومن الواضح أن شراكة الجبال قد استفادت من التشجيع والمشاركة الإيجابيين لأمانة اللجنة في اللقاءات السابق ذكرها، ولكن أمانة اللجنة تقرر بأن هناك مجالاً لمزيد من التبادل والارتباط بين شراكات اللجنة في المستقبل، وتستفيد من هذا المجال. ومن وجهة نظر أمانة شراكة الجبال، فإن أي زيادة متواضعة في قدرة أمانة اللجنة لكي تستطيع تقديم المزيد من الدعم، هي زيادة لها ما يبررها تماماً وتتفق مع المنطق السليم.